الى معلوم عند مستفيد من الذكر مخرج بقيد باسم مختص به واما الضمير الغائب الى
نكرة واللام التي معهودها نكرة فينبغي اسناد اخراجهما الى قيد بعينه
وعلى الجملة لا فرق بينه وبين ضمير الغائب وعدم تعرض الشارح لتفصيل
فيهما ليس على ما ينبغي قوله لتحقق تمام العلية وتفصيله على وجه البلغ
فلا نقض حصول الاحتراز عن جميع ما يجب الاحتراز عنه بقوله باسم مختص به
وهذا اندفع ما قيل في شرح المفتاح قد صرح بان المناسبة هي المعتبرة في باب الاقتضا
وليس يلازم ان لا يحضر ذلك الغرض الا بهذه الخصوصية من احوال اللفظ ولا
ان يحضر المقتضى ههنا ما ذكر من الوجوه فعلى هذا لا حاجة الى اخراج سائر
المعارف ويكفي ان يقال لاحضاره بعينه قوله يخرج عما سبق ان المعرف
بلام الجنس نحو الرجل خير من المراة اما يخرج بقوله بعينه وكذا نحو رجل جاءني لا
درهم بان احضار كل منهما باسم مختص به لان المعرف بلام الجنس نحو الرجل خير
من المراة مختص بالجنس لا يطلق على غيره بحسب وضع واحد ولفظ رجل في المثال
الثاني مختص بفرد لا بعينه بحسب الوضع كما ان لفظ زيد مختص بفرد بعينه
وانما لا يكون مختصا لو اريد بلفظ الرجل فرد معين من افراده من حيث هو معين
وح يكون مجازا او يجعله الحقيقة واجاب المحقق الشريف في
حواشي شرح المفتاح عن الاول بان المعرف بلام الجنس قد يقصد به فرد منه
لا على التعيين بوضع واحد فيخرج بتقييد الاختصاص كسائر المعرفات والنكرات
ورد بان المعرف بلام الجنس حين ما يقصد به الفرد المنتشر مستعمل في الجنس
الموضوع له والقصد الى الفرد انما يفهم من القرائن الخارجية قوله
فانه يشترط تقدم ذكره وقد عرفت ان العلم فيه يقوم مقام تقدم الذكر قوله
لان جميع طرق التعريف كذلك هذا الجواب الرازي والتحقيق ان المعتبر في
الاحضار ثانيا هو ان يكون مسبوقا باحضار من المتكلم بان يذكر المحضر اولا

وليس



وليس ذلك موجود اي بعدم العلم بالصلة قوله حذفت الهمزة اما بنقل
حركتها الى ما قبلها على ما هو قياس تخفيف الهمزة وح يكون التزام الادغام
على خلاف القياس لان الادغام فيما يحرك المثلان من كلمتين من الجائز لا الواجب
نحو سلككم واما بحذف حركتها فيكون مخالفا للقياس تخفيف الهمزة ولزوم الادغام
على القياس قوله ثم جعل علما اي بعد حذف الهمزة واما قبلها فهو اسم للمعبود
بحق او باطل ثم صار بالغلبة اسما للمعبود بحق اي هذا المفهوم الكلي كذا في
شرحه للكشاف واختار المحقق الشريف في شرحه انه غلب قبل حذف الهمزة
في الذات المخصوصة فصار علما بالغلبة ثم اريد تأكيد الاختصاص بالتغيير
بحذف الهمزة وصار الله بحذف الهمزة مختصا بالمعبود بالحق واما قبل الحذف
وبعد علم لتلك الذات المقدسة وقبل الحذف قد اطلق على غيره اطلاق النجم
على غيرها الثريا وبعده لم يطلق على غيره اصلا قوله الصالحية لذكر اللقب
على ما شرح في المفتاح علم يشعر بمدح او ذم فقوله الصالحية صفة لتيسري قوله
ركب على مذهب معاوية فان اسم علي يدل بحسب اصله على العلو واسم معوية على
العوي من عوى الذئب والكلب وذلك عندهم ولد مكروه به قوله
بالنظر الى الوضع الاول حاصله انهم يصيرون نوع الكنى المعاني الاصلية فابو لهب
معناه الاصلي ملابس اللهب وكون الشخص جهنميا لازم له فاطلق ابو لهب
على الشخص المسمى به ولوحظ معه معناه الاصلي لينتقل منه الى لازمه قيل
ها هنا بحث وهو انهم صرحوا بان الكناية مستعملة في المعنى الكنائي لذاته
وهو مناط الصدق والكذب ومتعلق النفي والاثبات والمعنى الاصلي وسيلة
اليه والتزام كون الشخص ههنا وسيلة ووصف كونه جهنميا مقصودا
اصليا ومتعلقا للنفي والاثبات بعيد جدا بل غير صحيح قطعا والاسعد
ان يقال يفهم الوصف عند اطلاقه على الشخص من قبيل مستتبعات التراكيب

Copyright © King Saud University